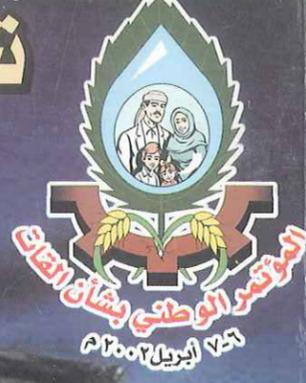


تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية  
الأخ / علي عبدالله صالح



المؤتمر الوطني بشأن القات

6-7 April  
2002

National Conference on Qatar

# المؤتمر الوطني بشأن القات

رؤية وطنية حالة بمستقبل واعد

( وثائق المؤتمر )

فحطان يحي عبد الملك، خالد محمد سعيد و بيبر جاتر

تنظيم  
بالتنسيق مع

وزارة الزراعة والري

وزارة التخطيط والتنمية

Under the Auspices of H.E  
The President of Yemen  
Mr. Ali Abdula Salleh



# National Conference on Qat

Conference Discussion Materials

Gatter, Peer, Qahtan Abdul Malik & Khilid Sae'ed (Editors)

Organized by

Ministry of Planning & Development

and

Ministry of Agriculture & Irrigation.

**(Arabic Version)**

Abdul Malik, Qahtan, Khlalid Sae'ed & Peer Gatter (Editors)

# **First National Conference on Qat**

## **Conference Discussion Materials**

Under the Auspices of H.E. the President of Yemen, Mr. Ali Abdula Salleh

**Organized by**

**Ministry of Planning & Development &  
Ministry of Agriculture & Irrigation**

**San'a, April 6-7, 2002.**

**English (131 pp.) and Arabic (192 pp.)**

# المؤتمر الوطني بشأن القات ( وثائق المؤتمر )



الموضوع السادس  
القات والأقتصاد الكلي

## القات والاقتصاد الكلي

إعداد

بيير جاتر، فيصل سعيد فارغ

### المحتويات:

#### الملخص

#### أولاً: المقدمة

ثانياً: القات في الناتج المحلي الإجمالي

ثالثاً: عائدات قطاع القات وأهميته في إتاحة فرص العمل

رابعاً: القات والدخل الحكومي

خامساً: القات والأمن الغذائي

سادساً: القات والدخل (ميزانية الأسرة، وتوزيع الدخل)

سابعاً: القات والموقف الاجتماعي

ثامناً: آثار القات على كفاءة العمل والأداء الاقتصادي

تاسعاً: التوصيات الإجرائية لمواجهة ظاهرة القات

#### المراجع

### الملخص:

#### القات والناتج المحلي الإجمالي

- تعتبر اليمن من أكثر البلدان إنتاجاً واستهلاكاً للقات.
- مساحة القات المزروعة من ٨,٠٠٠ هكتار في عام ١٩٧٠م إلى ١٠٢,٩٣٤ هكتار تقريباً في عام ٢٠٠٠م.
- لم تدخل أرقام القات في الحسابات القومية في الناتج المحلي الإجمالي إلا في عام ١٩٩٦م.
- قدرت قيمة الناتج من القات ١٤,٧٨٦ مليون ريال في عام ١٩٩٠م (بالأسعار الجارية) وبما نسبته ١٢,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت ٢٥,٠٧٧ مليون ريال تقريباً عام ١٩٩٥م (بالأسعار الجارية) وبما نسبته ٧,٦% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي.
- وجد أن نصيب القات في الناتج المحلي الإجمالي يميل للتناقص إذا ما فورنت بالقطاعات الأخرى، ليس بسبب تناقص غلة ناتج القات، ولكن بسبب تزايد مخرجات قطاع النفط (١٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠م و ٣٠,٣% في عام ١٩٩٦م). وعليه انخفض نصيب الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي من ٢٨% إلى ١٦,٥% خلال نفس الفترة.
- مخرجات القات خلال الأعوام من ١٩٩١م إلى ١٩٩٤م تجاوزت نصيب الناتج المحلي الإجمالي من قطاع النفط.

شكل القات ما نسبته ٤٢,٥% من إجمالي الدخل الزراعي عام ١٩٩٠م (فقد بلغ ١٤,٧٨٦ مليون ريال بالأسعار الجارية). فيما قلّ نصيب القات لحدّ ما في الناتج الزراعي لعام ١٩٩٥م بنسبة ٢٦,٢% حيث بلغ ٢٥,٠٧٧ مليون ريال بأسعار عام ١٩٩٠م، إلا أنه لا يزال يمثل ما فوق الربع من الناتج الزراعي.

- ساهم القات في عام ١٩٩٥م بما نسبته ٢٤,٨% من القيمة المضافة في القطاع الزراعي.  
- وعلى الرغم من التناقص النسبي لنصيب القات في الناتج المحلي الإجمالي خلال أعوام العقد الماضي، يلعب القات دوراً جلياً في الاقتصاد اليمني ويؤثر بشدة أيضاً على القطاعات الأخرى ذات العلاقة كالنقل والتسويق والهوامش التجارية (البيع بالجملة والتجزئة).  
- مما سبق تتضح أهمية الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالقات التي تؤثر إيجاباً على الدخل القومي كما يساهم القات بشكل مباشر إلى جانب القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد اليمني.

### عائدات قطاع القات وأهميته في إتاحة فرص العمل

- تختلف عائدات الهكتار الواحد من القات عن عائدات المحاصيل الأخرى، ففي عام ١٩٩٧م بلغ إجمالي الدخل للهكتار الواحد ٥١٥,٠٠٠ ريال إذا ما قورن بعائدات هكتار واحد من القمح التي بلغت ٢٦,٠٠٠ ريال فقط (أي ما نسبته ٥% فقط من عائدات القات).  
- تضاعفت عائدات القات عن تلك من الفواكه، وثلاثة أضعاف من الخضروات وأكثر من ستة أضعاف عائدات علف المواشي. فمن السهل عندئذ فهم هجر المزارعين العمل في إنتاج الحبوب والتوجه نحو زراعة القات، مما يؤدي ذلك إلى النقص الحاد في الإنتاج الغذائي في اليمن.  
- لقد بلغ في عام ١٩٩٠م العائد السنوي للهكتار الواحد من القات ١٨٥,٧٦٠ ريال يمني قبل خصم الضرائب وعائد الوسطاء، وبعد خصمها كان صافي المبلغ ١٤٥,٦٣٥ ريال يمني. بينما وصل في عام ١٩٩٥م إلى ٤١٣,٣١٦ ريال قبل الخصم و ٣٢٠,٧٣٣ ريال بعد الخصم (وبالأسعار الجارية).

- توضح الأرقام أعلاه أن صافي الدخل السنوي للمزارعين من القات قد زاد بين العامين ١٩٩٠م و ١٩٩٥م بما نسبته ١٢٠,٢% (بالأسعار الجارية)، فيما ظلت الخصومات الضريبية وعائد الوسطاء على ما هي عليه لنفس العامين ١٩٩٠م و ١٩٩٥م أي بما نسبته ٢١,٦% و ٢٢,٤% التوالي.

- يقوم قطاع القات (إنتاجه ونقله وتسويقه) بمنح فرص عمل كثيرة ففي عام ١٩٩٥م أستوعب القات ما نسبته ١٦% من إجمالي القوى العاملة، وبما نسبته ٢٨% بالنسبة للعاملين في القطاع الزراعي (ما يعادل ٥٠٠,٠٠٠ نسمة).

### القات والدخل الحكومي

- يساهم قطاع القات في الدخل الحكومي في اتجاهين:  
- الأول في ضرائب استهلاك القات (وتجبي عند النقل والتسويق)،  
- الثاني: الزكاة كفرض ديني (وجبايتها حيث إنتاج القات).

## القات والأمن الغذائي في اليمن

- يلعب القطاع الزراعي دوراً رئيسياً في اقتصاد بلاد ما لأنه يضمن غذاء شعبه. وعدم التوازن بين النمو السكاني ونمو المساحة الزراعية والمخزجات الزراعية قد يؤدي إلى فقدان الاكتفاء الذاتي وإلى ضرورة استيراد السلع الغذائية الأجنبية.
- حتى أواخر ستينيات القرن العشرين كانت اليمن تعيش في اكتفاء ذاتي إلى حد ما بما نسبته ٨٦,٤%. كما أن البلاد قامت بتصدير بعض المحاصيل النقدية كالبن، وفي عامي ٩٥/٩٦م هبط معدل الاكتفاء الذاتي إلى ٣٤%.
- زيادة إنتاج القات الذي يمثل أكثر المحاصيل ربحاً من أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى انخفاض مستوى الأمن الغذائي.
- لوحظ نقص إنتاج الحبوب من ١,٢٧٥,٠٠٠ طن في عام ١٩٧٥م إلى ٧٢٠,٠٠٠ طن في عام ١٩٩٧م بينما ازداد إنتاج القات في نفس الفترة من ٣١,٣٩٠ طن إلى ٨٨,٧٧٢ طن.
- الواردات الغذائية (بما فيها المشروبات) تشكل اليوم النصيب الأكبر لواردات اليمن (التي تقدر بحوالي ٣٠% لعامي ١٩٩٦/١٩٩٧م).
- في عام ١٩٩٠م تجاوزت واردات القمح والدقيق ٨٠٠,٠٠٠ طن للعام الواحد. وتزايدت إلى ٢ مليون طن في نهاية عام ١٩٩٦م، وبالنسبة لعام ٢٠٠٠م من المتوقع أن يرتفع الرقم إلى حوالي ٢,٣٠٠,٠٠٠ طن.

- مما جعل من الاعتماد على السلع الخارجية أمراً ضرورياً ويرجع ذلك إلى العوامل التالية:

- ♣ تزايد النمو السكاني.
- ♣ تقلص الأرض الزراعية نظراً لتآكلها وظاهرة التصحر.
- ♣ زيادة مشاكل نقص المياه.
- ♣ التوسع المستمر لزراعة القات على حساب المحاصيل الغذائية نظراً للعائدات المرتفعة للقات بل وزيادة الطلب عليه.
- ♣ ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة مما أدى إلى انخفاض نسبي في عدد المزارعين.
- ♣ تقلص الاستثمار في القطاع الزراعي أو سوء استعماله.

## القات والدخل

- أصبح من المؤكد أن للقات أثر مباشر على حياة الأسرة، مما يفسر أيضاً سبب عدم انخار اليمنيين للمال خصوصاً من أولئك ذوي الدخل المحدود (غالبية الناس).
- إن الفئات القادرة على الانخار في اليمن هي من رجال الأعمال (ومعظمهم من بائعي القات) وملاك الأراضي الزراعية.
- لأن القات مستهلكاً داخلياً في الأساس، فإن دورة النقود تتم في الداخل ما بين مستهلكي القات وبائعيه بالتجزئة وناقليه ومنتجيه. مما يجعل الاستفادة من التراكم المالي الضخم ممكناً إلى جانب أولئك المشتغلين بإنتاج القات وبيعه بالتجزئة.
- إن القات يؤثر سلباً ليس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي فحسب بل وعلى الوضع الاقتصادي الكلي للبلاد. والقات هو المسؤول الأول عن ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية وتقليل القوة الشرائية.

- لقد حققت الفوائد الناتجة عن قطاع القات أيضا تنقلات مالية كبيرة فيما بين المدن والريف، وقد يعتبر ذلك للوهلة الأولى تنمية إيجابية.

- إن حيازة مزارع القات تتركز في أيدي القليل من الناس حيث أن حيازة الأرض في اليمن قائمة على أساس انعدام المساواة في الحيازة للأرض الزراعية.

- تمتلك غالبية ملاك الأراضي من صغار المزارعين (أي الحائزين ويمثلون ٥٢,١%) وبما نسبته ٥,٨% فقط من مساحة الأرض الزراعية (أي بمعدل ٠,٢ هكتار للشخص الواحد)، تمتلك أقلية من كبار المزارعين الحائزين (ويمثلون ٨,٩%) بما نسبته ٦٤,٩% من إجمالي المساحة الزراعية (أي بمعدل ١٣,٢ هكتار لكل شخص).

- وتقدر عدد الحيازات المزروعة قاتا بحوالي ثلث إجمالي عدد الحيازات في البلاد. ما سلف من أرقام يؤكد أن عددا محدودا من الناس هم فقط القادرين على الانخار وعلى الحصول على دخول مرتفعة.

- إن نفوذ القات يسيطر عليها جزء بسيط من المجتمع بل ولم يكن استخدامها لصالح البلاد في تمويل مشاريع التنمية الريفية على سبيل المثال أو بناء أساس قطاع صناعي وحرقي متين.

- تستثمر نفوذ القات في قطاع البناء الذي يضمن عائدات عالية في وقت قصير، أو أنها تستعمل في تمويل تهريب منتجات الثرف وفي تمويل الحفاظ على الأراضي لضمان توسع زراعة القات الواعدة بعائدات كبيرة.

### القات وكفاءة العمل والأداء الاقتصادي

- القات قد يعتبر سببا رئيسيا لتضييع ساعات العمل المكثبة للإنتاج، وغالبا ما أشير إليه بأنه يمثل عقبة في طريق التنمية نظرا لفقدان الوقت، وتعتمد صحة هذا الافتراض إن كان عمل ينجز أثناء تناول القات أو إذا كان تناول القات أثناء ساعات إنجاز العمل. كما يعتمد على عادات الفرد. كما أنها تعتمد على نوع العمل الذي يؤديه الفرد.

- يتناول الموظفون في القطاعين الحكومي والخاص القات بعد ساعات الدوام الرسمية وعليه فإنه ليس هناك من وقت مفقود بسبب تناول القات. أضف إلى ذلك أنه يمنع تناول القات في معظم المكاتب الحكومية بل وأنها عملية غير قانونية منذ عام ١٩٩٨م.

- غالبا ما يشعر متناولو القات بعدم قدرتهم على أداء العمل بعد تناولهم القات. كما أن الذين تناولوا القات في اليوم السابق يعملون بشكل رديء جداً خلال ساعات العمل، ولذلك يصعب جداً تقييم قدر الساعات المهذرة بسبب القات.

### التوصيات الإحرائية لمواجهة ظاهرة القات

(أ) دعم دراسات أخرى لتحديث البيانات حول القات وملئ الفراغ في المعلومات

- مثل معلومات الجوانب الآتية:
- الهوامش الإنتاجية والتسويقية والنقل وأساليب التسويق مقارنة بمنتجات أخرى،
- الطريقة المستخدمة لجباية الضرائب،
- مدى توزيع القات في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الناتج القومي وأثارها على القطاعات الأخرى والاستثمار والانخار وتضخم الأسعار والبطالة وموازنة الدفع والتنمية الكلية،
- المصادر الفعلية للدخل المخصص لشراء القات،
- أسباب استهلاك الناس للقات (اجتماعيا وتربويا واقتصاديا).

ب) إنشاء بدائل ترفيهية أخرى:

ولذلك ينبغي تحديد مفاهيم متناولي القات المختلفة التي يتحدد على ضوئها إنشاء الوسائل الترفيهية حسب احتياجاتهم.

ج) رفع مستوى الوعي العام:

وهنا ينبغي مشاركة وسائل الإعلام (كالتلفزيون والراديو والصحافة) والمراكز الثقافية والأدبية ووزارة التربية والتعليم وأيضا وزارة الصحة والأوقاف وأيضا مراكز البحوث والجمعيات التعاونية والخيرية والأهلية والمراكز النسوية في مسألة التوعية العامة بأضرار القات ضحياً واقتصادياً واجتماعياً.

د) منع تناول القات في الأماكن العامة:

هـ) إمكانية إيجاد البدائل من المحاصيل الزراعية الأخرى:

نظراً لعوائد القات المرتفعة يجب توفير البدائل المربحة لمنتجاته وتجارته وناقله. فالمنتجات الزراعية للبدائل ذات العوائد العالية كقنبلة بإقناع المزارعين لاستبدال زراعة القات.

و) مواجهة مشكلة القات كظاهرة اقتصادية:

على الحكومة مبدئياً أن تجعل من ضرائب القات فعالة لتستخدمها في إنشاء صندوق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى أن يستفاد من هذه الموارد لدعم بدائل القات وإنشاء موارد أخرى للدخل في قطاعات النقل والتسويق وكذا فرض إجراءات مناسبة زراعياً واجتماعياً واقتصادياً.

ي) حماية موارد المياه:

إن استخدام المياه بنسبة عالية للقات يعتبر إهداراً لموارد المياه الجوفية. ولمنع أزمة المياه في اليمن ينبغي إصدار قوانين أكثر صرامة تنظم عملية استخدام المياه وحفر الآبار وتحسين أساليب الري وبناء السدود والقنوات الإسمنتية والعمل على تشجيع أنظمة الري بالتنقيط والفوارات.

ك) ضمان الدعم الدولي:

لا بد من تأسيس آلية للاتصال مع المنظمات الإقليمية والدولية (مثل منظمة الأغذية والزراعة والثقافة والتربية والعلوم، ومنظمة الصحة العالمية للأمم المتحدة) من أجل الحصول على تمويل الدراسات والبرامج المناسبة لهذا الغرض.

المراجع:

- 1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، (1997)، "القات في اليمن: دراسة ميدانية"، روما، إيطاليا.
- 2- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، (1998)، "القات في اليمن: دراسة ميدانية"، روما، إيطاليا.
- 3- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، (1999)، "القات في اليمن: دراسة ميدانية"، روما، إيطاليا.
- 4- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، (2000)، "القات في اليمن: دراسة ميدانية"، روما، إيطاليا.
- 5- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، (2001)، "القات في اليمن: دراسة ميدانية"، روما، إيطاليا.
- 6- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، (2002)، "القات في اليمن: دراسة ميدانية"، روما، إيطاليا.
- 7- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، (2003)، "القات في اليمن: دراسة ميدانية"، روما، إيطاليا.
- 8- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، (2004)، "القات في اليمن: دراسة ميدانية"، روما، إيطاليا.
- 9- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، (2005)، "القات في اليمن: دراسة ميدانية"، روما، إيطاليا.
- 10- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، (2006)، "القات في اليمن: دراسة ميدانية"، روما، إيطاليا.

## أولاً: مقدمة

إن مسألة الكتابة عن اقتصاديات القات تكتنفها العديد من المشاكل، أهمها قلة بيانات هذا المحصول نظراً للسياسة الحكومية التي تتجاهل هذا الموضوع الهام. لقد تمّ تنفيذ المسح لمرتين خلال العقدين الماضيين إلا أنّ النتائج لم تكن بالموثوقة حيث أنّ المسحّين اعتمداً على نماذج محدّدة في العدد والمناطق. زد على ذلك فشل هذان المسحّين في التمييز بين نوعيات القات وأسعاره (فروق الأسعار) وبين ارتفاع الأشجار (أي حجم الإنتاج).

ومشكلة الحصول على بيانات دقيقة لهذا المحصول هي أيضاً بسبب عدم استقرار أسعار القات لا جغرافياً ولا موسمياً. وبالرغم من انتشار عادة القات في أرجاء البلاد فإنّ الأسعار تعتمد كلياً على كثرة الأمطار ودرجات الحرارة والمسافة بين مكان إنتاج القات وأسواقه.

وبالتالي لا توجد حتى اليوم أسس بيانات ذات مصداقية حول المواضيع الحيوية كأحجام الإنتاج والأسعار والمساحة المزروعة ومنهجيات الإنتاج وضرائب القات، فضلاً عن القيمة المضافة للقات.

ولذلك نجد أنّ الإحصائيات الرسمية الحكومية مقدّرة، والأرقام الفعلية قد تكون أعلى بكثير من البيانات المتاحة حالياً. فعلى القارئ توخي الحذر من هذه البيانات في هذه الدراسة. (راجع أيضاً في هذا الكتاب المقال المكتوب عن "البيانات الإحصائية عن القات").

والأسوأ من هذا الأخذ في الاعتبار آثار القات على المجتمع اليمني والاقتصاد الوطني، حيث يؤثر القات على الأمن الغذائي والأسعار والتجارة الخارجية والأداء الاقتصادي والكفاية الإنتاجية (فقدان ساعات العمل) وأخيراً وليس آخراً صحة المستهلكين طالما وأنّ عائدات زراعة القات تجعل المزارعين يستعملون المبيدات للإسراع من نضجه وزيادة إنتاجيته.

وفي نفس الوقت عملت الأرباح الاستثنائية الناتجة عن زراعة القات على خلق عدد كبير من العاملين فيه إنتاجاً وتسويقاً، كما عمل هذا المحصول على خلق مصادر دخول طفيلية جديدة أثرت على الهيكل الاقتصادي بشكل عام كنوع من التنمية التي ليست بالضرورة أن تكون سلبية إجمالاً. وتعني هذه الدراسة بالعلاقة المختلة بين اقتصاد القات والتنمية طويلة المدى في اليمن. ومنذ أن دخل القات واقعياً كل جوانب الحياة اليمنية، يجب أن تتضمن دراسة دور القات في اقتصاد البلاد قضايا الزراعة والوضع الغذائي وسوق البلاد الوظيفي، وكذلك آثار القات على الوضع الاجتماعي والأداء في العمل. كما أنّ هذه الدراسة تناقش أيضاً مسألة إنفاق الأسرة والدخل الحكومي.

## ثانياً: القات في الناتج المحلي الإجمالي

تعتبر اليمن من أكثر البلدان إنتاجاً واستهلاكاً للقات فقد اتسعت مساحة القات المزروعة من ٨,٠٠٠ هكتار في عام ١٩٧٠م إلى ١٠٠,٠٠٠ هكتار تقريباً في عام ١٩٩٩م. ويتضح اليوم جلياً ما يشهده القطاع الزراعي من تنمية بدأت مطلع سبعينيات القرن العشرين، و أدى دخل الأيدي العاملة المهاجرة المرسل إلى اليمن إلى تغييرات جذرية في الزراعة بل وأحدث نقلة من زراعة الفواكه والخضروات والمحاصيل النقدية إلى زراعة القات التي أصبحت السائدة (جدول رقم ٥).

لم تدخل أرقام القات في الحسابات القومية في الناتج المحلي الإجمالي إلا في عام ١٩٩٦م، ورغم هذا فإنّه عند تحديد حصة القات في الزراعة وفي الناتج المحلي الإجمالي في اليمن نواجه مشكلة اختلاف الأرقام الرسمية.

بلغ ناتج القات ١٤,٧٨٦ مليون ريال في عام ١٩٩٠م (بالأسعار الجارية) وبما نسبته ١٢,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان ٢٥,٠٧٧ مليون ريال تقريباً عام ١٩٩٥م (بالأسعار الجارية)

وبما نسبته ٧,٦% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي (جدول رقم ١)، وفي حسابات أخرى ترى أنه بنسبة ١٢% و ٥,٦% على الترتيب (جدول رقم ٢).

وعند المقارنة لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال التسعينات (باستعمال الأسعار الجارية) نجد أن نصيب القات في الناتج المحلي الإجمالي يميل للتناقص إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى. ومع ذلك أنه ليس بسبب تناقص غلة ناتج القات، ولكن بسبب تزايد مخرجات قطاع النفط (١٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠م و ٣٠,٣% في عام ١٩٩٦م). وعليه انخفض نصيب الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي من ٢٨% إلى ١٦,٥% خلال نفس الفترة (جدول رقم ١). وإذا ما أخذنا في الاعتبار الزيادة الملحوظة لأحجام القات المباع في الأسواق والارتفاع المضطرد لمستويات الاستهلاك في اليمن يبدو أنه من الممكن أيضاً أن تكون البيانات الحكومية غير صحيحة.

بيد أن البيانات الحكومية لا تفشل في إبراز أهمية القات في الاقتصاد اليمني، وتجدر الإشارة هنا بأن مخرجات القات خلال الأعوام من ١٩٩١م إلى ١٩٩٤م قد تجاوزت نصيب الناتج المحلي الإجمالي في النفط (جدول رقم ١).

جدول رقم (١): تركيب الناتج المحلي الإجمالي في اليمن للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٨م (حسب كل قطاع، بالنسبة المئوية، وبالأسعار الجارية)

البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الزراعة (إجمالي)	٢٧,٩٤	٢٤,٥١	٢٥,٨٥	٢٥,٢٣	٢٥,٩٧	٢١,٥٧	١٦,٥٤	١٥,١٥	١٦,٦٦
زراعة القات	١٢,٥٩	١١,٨٢	١٠,٥	١٠,٢٣	١٠,٣٩	٧,٥٨	٥,٢٨	٥,٥٦	٢,٢٥
قطاع النفط	١٤,٠٤	١٠,٥٧	٧,٧	٦,٤١	٧,٤٩	١٦,٥٨	٣٠,٣١	٢٩,٥٥	١٨,٩١
الصناعات التحويلية	٨,١١	٩,٧٦	١١,١	٩,٨١	٩,٢٤	١٠,٢١	١٠,٦٩	١١,٠٦	١٢,١٩
الكهرباء و المياه والغاز	٣,٤٣	٣,٠٢	٢,٧١	٢,٦٢	٢,٢٣	٢,٠٣	١,٦٩	١,٦٧	١,٧٧
البناء	٢,٦٨	٣,١٦	٣,٥٩	٣,٩	٣,٧٢	٣,٨٢	٣,٥٨	٤,٣٥	٤,٩٧
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم الفنادق	١١,٦٤	١٤,١٦	١٤,١٧	١٥,٢٣	١٦,١٥	١٤,٦٨	١١,١١	١٠,٨٨	١٢,٣٥
النقل والتخزين	٦,٨٦	٧,٣	٧,٦٦	٨,٩	٨,٧٤	٧,٤٥	٦,٤١	٧,١٥	٩,١٩
التمويل والتأمين	٥,٦	٧,٤١	٦,٧٦	٦,٩٨	٨,٠٧	٦,٩٢	٥,٦١	٥,١٣	٦,٤٩
الخدمات	١,٦٧	١,٦٦	١,٨	١,٩٩	١,٦٩	١,٩٨	١,٨٨	٢,٣٣	٢,٦١
منتجات الخدمات الحكومية	١٥,٨٤	١٧,٢٤	١٧,٧٧	١٨,٥٧	١٨,٠٨	١٤,٦٩	١١,٢٩	١١,٤٣	١٤,٢٩

المصدر: (١) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٨م.

(٢) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، ١٩٩٨م.

وتتضح أهمية القات بتشكيل ما نسبته ٤٢,٥% من إجمالي الدخل الزراعي عام ١٩٩٠م (فقد بلغ ١٤,٧٨٦ مليون ريال بالأسعار الجارية). فيما قل نصيب القات لحد ما في الناتج الزراعي لعام ١٩٩٥م بنسبة ٢٦,٢% حيث بلغ ٢٥,٠٧٧ مليون ريال بأسعار عام ١٩٩٠م، إلا أنه لا يزال يمثل ما فوق الربع من الناتج الزراعي (جدول رقم ٢). ولقد مثل المحصول في عام ١٩٩٨م ما

نسبته ٤٨,٧% من الأشجار الزراعية المستخدمة وما نسبته ٥٧,٩% من المساحة المزروعة بالمحاصيل النقدية (مقارنة بـ ١٥,٣% و ١٨,٢% على الترتيب بالنسبة للبن). وفي عام ١٩٩٥م كانت مسؤلية القات بما نسبته ٢٤,٨% من القيمة المضافة في القطاع الزراعي (وزارة التخطيط ١٩٩٦م، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٦-٢٠٠٠م).

جدول رقم (٢): مساهمة نشاط زراعة القات في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام ١٩٩٥-١٩٩٠م (مليون ريال، بالأسعار الجارية)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة	مساهمة الإنتاج النباتي (بدون القات)	مساهمة نشاط زراعة القات في الناتج المحلي الإجمالي*	
				النسبة الف	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
١٩٩٠	١٢٣,٢٤٣	٣٤,٨١٦	٣٠,٤٢٠	١٤,٧٨٦	٤٢,٥%
١٩٩١	١٤٦,٠١٢	٣٦,٠٥٧	٣١,٣١١	١٥,٩٣٧	٥٠,٩%
١٩٩٢	١٨٢,٧٨٦	٤٧,٥٠٧	٣٩,٧٤٣	١٧,٣٠٠	٣٦,٤%
١٩٩٣	٢٢٠,٢٤٩	٥٢,٧٨٥	٤٣,٧٣٥	١٨,٩٤٩	٣٥,٩%
١٩٩٤	٢٦٨,٧٨٩	٧٠,٩٩٦	٥٢,٢٢٧	٢٢,١٣٤	٣١,٢%
١٩٩٥	٤٤٧,٧٥٣	٩٥,٧٧٨	٦٨,٧٤٠	٢٥,٠٧٧	٢٠,٢%

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى منشورات الجهاز المركزي للإحصاء (١٩٩٠-١٩٩٥م) والكتاب السنوي للإحصاء ١٩٩٧م (وزارة التخطيط، صنعاء، اليمن).

\* يلاحظ عدم اتفاق نسب القات في الناتج المحلي الإجمالي مع الأرقام المنشورة فيها في الجدول رقم ١ نظراً لعدم دقة البيانات الحكومية.

وعلى الرغم من التناقض النسبي لنصيب القات في الناتج المحلي الإجمالي خلال أعوام العقد الماضي (جدولي ١،٢) يلعب القات دوراً جلياً في الاقتصاد اليمني ويؤثر بشدة أيضاً على القطاعات الأخرى ذات العلاقة كالنقل والتسويق والهوامش التجارية (البيع بالجملة والتجزئة). مما سبق تتضح أهمية الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالقات التي تؤثر إيجاباً على الدخل القومي كما يساهم القات بشكل مباشر إلى جانب القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد اليمني.

### ثالثاً: عائدات قطاع القات وأهميته في إتاحة فرص العمل

لقد بلغ في عام ١٩٩٠م المخرج السنوي للهكتار الواحد من القات ١٨٥,٧٦٠ ريال يمني قبل خصم الضرائب وعائد الوسطاء، وبعد خصمها كان صافي المبلغ ١٤٥,٦٣٥ ريال يمني. بينما وصل في عام ١٩٩٥م إلى ٤١٣,٣١٦ ريال قبل الخصم و ٣٢٠,٧٣٣ ريال بعد الخصم (وبالأسعار الجارية). (المجاهد ١٩٩٨م).

وتوضح الأرقام أعلاه أن الدخل السنوي للمزارعين من القات قد زاد بين العامين ١٩٩٠م و ١٩٩٥م بما نسبته ١٢٠,٢% (بالأسعار الجارية)، فيما ظلت الخصومات الضريبية وعائد الوسطاء على ما هي عليه لنفس العامين ١٩٩٠م و ١٩٩٥م أي بما نسبته ٢١,٦% و ٢٢,٤% التوالي. (المجاهد ١٩٩٨م).

وتختلف عائدات الهكتار الواحد من القات عن عائدات المحاصيل الأخرى، ففي عام ١٩٩٧م بلغ إجمالي الدخل للهكتار الواحد ٥١٥,٠٠٠ ريال إذا ما قورن بعائدات هكتار واحد من القمح التي بلغت ٢٦,٠٠٠ ريال فقط (أي ما نسبته ٥% فقط من عائدات القات). لقد تضاعفت عائدات القات عن تلك من الفواكه، وثلاثة أضعاف من الخضروات وأكثر من ستة أضعاف عائدات علف

المواشي. فمن السهل عندئذ فهم هجر المزارعين العمل في إنتاج الحبوب والتوجه نحو زراعة القات، مما يؤدي ذلك إلى النقص الحاد في الإنتاج الغذائي في اليمن. ويقوم قطاع القات اليوم (إنتاجه ونقله وتسويقه) بمنح فرص العمل للكثير من اليمنيين ففي عام ١٩٩٥م قدم القات ما نسبته ١٦% من إجمالي القوى العاملة، وبما نسبته ٢٨% بالنسبة للعاملين في القطاع الزراعي (ما يعادل ٥٠٠,٠٠٠ نسمة). (البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء، أعوام مختلفة).

#### رابعاً: القات والدخل الحكومي

يساهم قطاع القات في الدخل الحكومي في اتجاهين: يتمثل الأول في ضرائب استهلاك القات (وتجبي عند النقل والتسويق)، والثاني: الزكاة كفرض ديني (وجبايتها حيث إنتاج القات). وعندما يقوم مقدري الزكاة (من القضاة وغيرهم) في جباية الزكاة في المزارع، تتم جباية ضرائب الاستهلاك عن نقاط التفتيش الواقعة عند نقاط الطريق المؤدية إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية فضلاً عن أسواق القات في كل مدينة. ومع ذلك تكاد تُهمل حصة الدخل الحكومي المشتقة من قطاع القات.

#### زكاة القات

يتم جباية الزكاة من مخرجات الحقول سنوياً بناءً على تقييم الجباة وعلى تقديرات أصحاب المزارع. وطبقاً للشريعة الإسلامية لقد حددت الزكاة بنسبة ١٠% من عائدات المناطق الزراعية الممتورة. بينما تكون نسبة الزكاة ٥% في المناطق الزراعية المعتمدة على الري حيث أن الري الصناعي مكلف بحد ذاته. وتطبق الحالة الأولى على ٣/٤ المناطق الزراعية الممتورة، والحالة الثانية تنطبق على الربع الآخر من المناطق المزروعة بالري (عن طريق الآبار)، كما أوضحه المسح الزراعي لعام ١٩٨٩م.

#### ضرائب استهلاك القات

لقد حدد القانون ضريبة القات بنسبة ١٠% من قيمة القات (قانون رقم ٤ لعام ١٩٨٠م) وارتفعت بعد ذلك النسبة إلى ٢٠% (قانون رقم ٧٠ لعام ١٩٩١م). وطبقاً للحسابات الحكومية ينبغي أن يبلغ القات نسبة ١٠% تقريباً من الدخل الحكومي للدولة (من ضرائب). تشكل الضرائب نسبة متدنية كما يوضحها الجدول التالي (جدول ٣). ومن الواضح أن الإيرادات المفقودة للدولة تقدر بملايين الريالات سنوياً نظراً لظاهرة التهرب الضريبي خصوصاً فيما يتعلق بالقات، حيث وقد رصدت ما نسبته بين ٧٠-٩٠ في المائة من ضرائب استهلاك القات المستحقة لم يتم جبايتها. ففي عام ١٩٩٨م فقدت خزينة الدولة ما يقدر بين ٤,٢٣٩ مليون ريال و ١٦,٣٥١ مليون ريال.

جدول رقم (٣): دور القات في الدخل الضريبي للأعوام ٩٠م، ٩٤م، ٩٨م

البيان	١٩٩٠م (ألف ريال)	١٩٩٤م (ألف ريال)	١٩٩٨م (ألف ريال)
إجمالي الدخل الضريبي	١٣,٧٣٣,٠٧٥	٢٥,٣٥٨,٥٦٩	٧٩,٩٤٩,٥١٢
ضريبة استهلاك القات	٢٩٨,٤١٧	٦٦٤,٨٦٤	١,٨١٦,٧٣٢
زكاة القات	١٩٣,٠٩١	١٨١,٣٥٩	٣٢٥,٩٦٥

المصدر: مصلحة الضرائب، وزارة المالية، صنعاء، اليمن.

لقد بلغ إجمالي الدخل ١٣,٧٣٣ مليون ريال يمني في عام ١٩٩٠م وقدرت الزكاة بـ ١٩٣ مليون ريال فقط (أي بما نسبته ١,٤% من إجمالي الدخل) وبلغت ضريبة استهلاك القات ٢٩٨ مليون ريال (أي بما نسبته ٢,٢%) في نفس العام. (جدول ٣).

وفي عام ١٩٩٤م بلغ الدخل الضريبي للدولة ٢٥,٣٥٨ مليون أي الضعف تقريباً لما كان عليه في عام ١٩٩٠م، كما هو الحال صحيحاً فيما يتعلق بضرائب استهلاك القات التي قدرت ٦٦٥ مليون ريال في عام ١٩٩٤م (أي بما نسبته ٢,٦%). ومع ذلك فإن الزكاة تخلفت بمقدار ١٨١ مليون ريال أي بنسبة قدرها ٠,٧%.

وبعد أربعة أعوام أي في عام ١٩٩٨م بلغ الدخل الحكومي ٧٩,٩٥٠ مليون ريال وكانت ضرائب استهلاك القات ١,٨١٧ مليون ريال (أي ٢,٣%) وكانت الزكاة ٣٢٦ مليون ريال فقط أي (٠,٤%).

يتضح مما سبق أنه عندما كان نصيب ضرائب استهلاك القات مستقرًا على مدى أعوام بما نسبته ٢,٤%، انخفض نصيب الزكاة من ١,٤% في عام ١٩٩٠م إلى ٠,٤% في عام ١٩٩٨م. وعند تحليل إحصائيات الزكاة لأعوام العقد الماضي ومقارنتها بمساحة إنتاج القات وزيادتها خلال الأعوام الماضية أصبح من المؤكد أنه بالإمكان جباية الكسر البسيط من إجمالي زكاة القات، حيث وقد بلغ إنتاجه ١٤,٨ بليون ريال يمني عام ١٩٩٠م بل وزادت إلى ٢٥,١ بليون ريال يمني و (بالأسعار الجارية) في عام ١٩٩٥م.

ويقدر فقد خزينة الدولة بسبب التهرب الضريبي بما نسبته ٨٠-٩٠% مما كان ينبغي جبايته. وتمثل هذه المفقودات ما يعادل ١,٣٠٤ إلى ٢,٩٣٤ مليون ريال لعام ١٩٩٨م.

وترجع أسباب ذلك إلى ضعف الأداء لأجهزة مصلحة الضرائب وإلى عدم وضوح القوانين والمنهجية المتبعة في جباية ضرائب القات عند نقاط التفطيش أو في أسواق القات، أضف إلى ذلك مسألة انتشار الفساد لدى جباة الضرائب (لمزيد من التفاصيل اقرأ الجزء الخاص بـ "بيانات إحصائية حول القات" وعن النظام الضرائبي، راجع Word & Gatter لعام ٢٠٠٠م).

### خامساً: القات والأمن الغذائي في اليمن

يلعب القطاع الزراعي دوراً رئيسياً في اقتصاد بلاد ما لأنه يضمن غذاء شعبه. وقد يؤدي عدم التوازن بين النمو السكاني ونمو المساحة الزراعية والمخرجات الزراعية إلى فقدان الاكتفاء الذاتي وإلى ضرورة استيراد السلع الغذائية الأجنبية، مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى توازن مشاكل الدفع وزيادة الديون الأجنبية التي تعاني منها دول العالم الثالث.

وقد أدى عدم التوازن لهذه العوامل إلى مشاكل غذائية لا يزال اليمن يواجهها اليوم. وعندما زاد السكان بأكثر من أربعة أضعافه منذ منتصف القرن العشرين (٤,٣ مليون نسمة عام ١٩٥٠م وأصبح ١٨,٢ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠م)، تقلص الإنتاج الزراعي وانتشار الأراضي الصالحة للزراعة بشكل كبير. وبزيادة نمو سكاني بمعدل ٣,٥-٣,٧% سنوياً (أحد أكبر المعدلات في العالم) يواجه اليمن مشكلة عدد السكان الذي من المتوقع وصوله إلى ٢٧,٥ مليون نسمة في عام ٢٠١٠م. وقد أدى النمو السكاني إلى نقص كبير في نصيب الفرد للأرض الزراعية، حيث أدت عملية تآكل الأرض إلى تدهور مساحة الأراضي المزروعة، ونظراً للنمو السكاني الكبير تقلصت حصة الفرد من الأراضي الزراعية من ٤,٧٦ نسمة للهكتار الواحد في عام ١٩٧٥م إلى ١٥ نسمة لكل هكتار في عام ١٩٩٧م. وقد ساهم في ذلك إلى حد ما عملية التحضر (بانتشار البناء

على الأرض الصالحة للزراعة). وتجدر الإشارة إلى أن مساحة الأرض المزروعة تقلصت بنسبة ٣٠% خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٧م. (مجاهد ١٩٩٨م).

وقد أدى لزوماً النمو السكاني السريع إلى استيراد المواد الغذائية. وكانت أول شحنة قمح وصلت بحراً عبارة عن بضعة ٤,٠٠٠ طن كهدية من الولايات المتحدة الأمريكية لليمن في بداية عام ١٩٥٩م. وقد توالى بعد ذلك شحنات القمح البحرية بشكل اعتيادي إما على شكل هدايا أو أنه تم شراؤها بأسعار ضئيلة. (العولقي ١٩٩٨). وحتى أواخر ستينيات القرن العشرين كانت اليمن تعيش في اكتفاء ذاتي إلى حد ما بما نسبته ٨٦,٤% (جدول ٤). كما أن البلاد قامت بتصدير بعض المحاصيل النقدية كالبن، واهتم المزارعين بزراعة الحبوب بكميات كبيرة منها للبيع ومنها للمقايضة بأشياء ذات احتياج. وفي عامي ١٩٦/٩٥م هبط معدل الاكتفاء الذاتي إلى ٣٤%.

جدول رقم (٤): الاكتفاء الذاتي العام من الحبوب

البيان	١٩٦٩-١٩٧٠م	١٩٧٥-١٩٧٦م	١٩٧٧-١٩٧٨م	١٩٩٥-١٩٩٦م
الإنتاج المحلي (ألف طن)	٧٩٤	١٠٥٨	٧٠٠	٨١٠
الواردات (ألف طن)	١٢٥	٢١٠	٢٩٠	١٥٠٥
إجمالي	٩١٩	١٢٦٨	٩٩٠	٢٣١٥
نسبة الاكتفاء الذاتي	٨٦,٤%	٨٣,٤%	٧٠,٧%	٣٤%

المصدر: العولقي ١٩٩٨م. (ولم تتوفر مع الأسف البيانات الخاصة بأعوام الثمانينات).

وينبغي ملاحظة أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى انخفاض مستوى الأمن الغذائي الذي من شأنه أن زاد من إنتاج القات الذي يمثل أكثر المحاصيل ربحاً. وقد لوحظ نقص إنتاج الحبوب من ١,٢٧٥,٠٠٠ طن في عام ١٩٧٥م إلى ٧٢٠,٠٠٠ طن في عام ١٩٩٧م بينما ازداد إنتاج القات في نفس الفترة من ٣١,٣٩٠ طن إلى ٨٨,٧٧٢ طن.

وقد تحول نصيب المساحة الزراعية لكل محصول نحو إنتاج القات. وبينما تقلص نصيب الأرض الزراعية بالحبوب للفترة بين ١٩٧٠-١٩٩٦م من ٨٥% إلى ٦١% من إجمالي المساحة الزراعية، ارتفعت نسبة مساحة القات من ٣% إلى ٧,٦% لنفس الفترة (جدول ٥).

لقد بلغت مساحة القات ٩٠% من مساحة زراعة القمح أي ثلاثة أضعاف مساحة البن بل وتجاوزت مساحة الخضروات والفواكه في عام ١٩٩٧م (جدول ٥). ومع ذلك حافظت زراعة الفواكه الخضروات إلى جانب المحاصيل النقدية الأخرى على اتجاهها المتزايد، فمساحة إنتاج الخضروات زادت من ٢% عام ١٩٧٠م (١٨٣,٠٠٠ طن) إلى ٥% عام ١٩٩٦م (بأكثر من ٧٤٧,٠٠٠ طن). (كما لوحظت تنمية مشابهة للفواكه، وهنا ازدادت مساحة الإنتاج من ٢% عام ١٩٧٠م (١٢٨,٠٠٠ طن) إلى ٧% عام ١٩٩٦م (٥٥٤,٠٠٠ طن).

جدول رقم (٥): استعمال الأرض الزراعية لعامي ١٩٧٠م و ١٩٩٦م (بالنسبة المئوية)

المنتوج	١٩٧٠م	١٩٩٦م
الحبوب	٨٥%	٦١%
القات	٣	١,٦
المحاصيل النقدية (كالقطن والبن... الخ)	٥	١١,٤
الأعلاف	٣%	٨%
الفواكه	٢%	٧%
الخضروات	٢%	٥%
الإجمالي	١٠٠%	١٠٠%

المصدر: العولقي ١٩٩٨م، والجهاز المركزي للإحصاء ١٩٩٩م.

وبالرغم من هذه الزيادات في الإنتاج الجزئية والزيادات الطفيفة للمساحة الزراعية إلا أن الواردات الغذائية (بما فيها المشروبات) تشكل اليوم النصيب الأكبر لواردات اليمن (التي تقدر بحوالي ٣٠% لعامي ١٩٩٦/١٩٩٧م) (العفوري ١٩٩٩م).

ففي عام ١٩٩٠م تجاوزت واردات اليمن للقمح والدقيق ٨٠٠,٠٠٠ طن للعام الواحد، وحازت على الدعم الحكومي في عام ١٩٩٥م بما يصل إلى ٤٠٠ مليون دولار أمريكي. بل وعندما تم رفع الدعم الحكومي ظلت زيادة واردات القمح والدقيق ووصلت إلى ٢ مليون طن في نهاية عام ١٩٩٦م، وبالنسبة لعام ٢٠٠٠م من المتوقع أن يرتفع الرقم إلى حوالي ٢,٣٠٠,٠٠٠ طن (العولقي ١٩٩٨م).

ومن جهود الدولة الحثيثة للحد من الإيرادات للسلع الغذائية، تم إعلان عام ١٩٨٤م عام الزراعة ومنع استيراد الخضروات والفواكه مؤقتاً تشجيعاً للزراعة المحلية، إلا أن تلك الجهود أثرت سلباً لحد ما، مما جعل من الاعتماد على السلع الخارجية أمراً ضرورياً ويرجع ذلك إلى العوامل التالية:

- ❖ النمو السكاني.
- ❖ تقلص الأرض الزراعية نظراً لتآكلها وظاهرة التصحر.
- ❖ زيادة مشاكل نقص المياه.
- ❖ التوسع المستمر لزراعة القات على حساب المحاصيل الغذائية نظراً للعائدات المرتفعة للقات بل وزيادة الطلب عليه.
- ❖ ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة مما أدى إلى انخفاض نسبي في عدد المزارعين.
- ❖ تقلص الاستثمار في القطاع الزراعي أو سوء استعماله.

### سادساً: القات والدخل

#### (أ) آثار القات على ميزانية الأسرة

لقد كشف مسحاً ميزانية الأسرة لعامي ١٩٩٢م و ١٩٩٨م بأن إنفاق الأسرة على القات مسألة جوهرية ويحتل المرتبة الثالثة في سلم الإنفاق بعد الحبوب والمنتجات الحيوانية (باستبعاد الموارد غير الغذائية وبيع الترف والخدمات). وفي عام ١٩٩٢م بلغت نسبة الإنفاق على القات

٨,٣% من إنفاق الأسرة (١٠٩٠ ريال يمني شهريا) وارتفعت هذه النسبة إلى ٨,٦% في عام ١٩٩٨م (٢٧٩٧ ريال يمني شهريا).

جدول رقم (٦): مسحا ميزانية الأسرة لعامي ١٩٩٢م و ١٩٩٨م  
(الإنفاق النسبي في الحضر والريف وفي الجمهورية ككل، بالنسبة المئوية)

المنتوج	مسح ١٩٩٢م			مسح ١٩٩٨م		
	الحضر	الريف	الجمهورية	الحضر	الريف	الجمهورية
الحبوب ومنتجاتها	١٠,٣	١٧,١	١٥,٥	٨,٥	١٧,١	١٤,٨
بقوليات	١,٩	١,٨	١,٨	١,٤	١,٣	١,٣
خضروات	٥,٩	٤,٦	٤,٩	٦	٤,٦	٥
فواكه	٢,٥	٢,٣	٢,٤	٢,٦	٢,٩	٢,٨
لحوم، دواجن، أسماك، بيض	١٤,٦	١١,١	١٢,٢	١٠,١	١٠,١	١٠,٣
اللبان	٣,٤	٣,٣	٣,٣	٣,٦	٥,٥	٥
دهون وزيوت صالحة للأكل	٣,٥	٤,٤	٤,٢	٢,٥	٥,١	٤,٤
السكر ومنتجاته	٤,٤	٥,٦	٥,٣	٢,٨	٥	٤,٤
توابل وبهارات	١,٦	١,٣	١,٤	٣,٤	٢	٢,٤
شاي، بن، كاكاو	١,٨	٢,٨	٢,٦	١,١	٢,١	١,٨
مياه معدنية ومشروبات غازية	١,١	١	١	١,١	٠,٨	٠,٩
تبغ	٣,٣	٣,٢	٣,٢	٢	٢,٢	٢,١
قات	٩,٥	٧,٩	٨,٣	٨,٧	٨,٥	٨,٦
مواد أخرى غير غذائية، وسائل ترف وخدمات	٣٦,٢	٣٣	٣٣,٧	٤٥,٩	٣٢,٥	٣٦,٢
إجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٢م وعام ١٩٩٨م.

أصبح من المؤكد أن للقات أثر مباشر على حياة الأسرة، مما يفسر أيضاً سبب عدم ادخار اليمنيين للمال خصوصاً من أولئك ذوي الدخل المحدود (غالبية الناس). وعليه فإن القات يؤثر سلباً ليس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي فحسب بل وعلى الوضع الاقتصادي الكلي للبلاد. والقات هو المسؤول الأول عن ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، مما يؤثر بالتأكيد على نفقة المعيشة فضلاً عن نفقات الإنتاج وخصوصاً في القطاعات الحرفية. وكانت النتيجة التقليل من القوة الشرائية. وارتفاع الأسعار هي أيضاً المسؤولة عن تفشي الرشوة لكي يتمكن البعض من شراء القات، وتنفصنا مع ذلك المعلومات الكافية حول هذا الموضوع.

والمسح الأخير الذي قام به كل من ليناير وجاتر يوضح بأن مسحي ميزانية الأسرة لعامي ٩٢ م و ١٩٩٨م يقللا من تأثير القات على نفقات الأسرة. بينما تشير النتائج في هذا المسح الأخير بأن متوسط الإنفاق على القات بلغ ٢٨% من ميزانية الأسرة. ووجدت الفروق الإقليمية والريفية الحضرية إلا أن الأرقام ليست بأقل من ٢٣%. ونصيب الإنفاق على القات في بعض المناطق كتهامة في المناطق الساحلية بلغ ٣٣% من الموارد المالية المتاحة لأسرة ما من كل شهر، بينما يكون هابطاً في المناطق المنتجة للقات كالمحويت نظراً لانخفاض أسعار

القات في الأسواق كما وأن عدد كبير من الأسر تقوم بزراعة القات للاستهلاك العائلي وإن لم يكونوا من مزارعي القات. (يناير وجانر ١٩٩٩م).  
وقام مؤلفو هذه الدراسة بمسح محدد على عدد من موظفي جامعة صنعاء بداية العام ٢٠٠٠م (حجم العينة ٧٩ فرداً)، وكانت النتائج شبيهة بذلك. فقد أشارت بأن الإنفاق على القات اليوم يزيد بكثير عما حدّدته مسوحات ميزانية الأسرة. يبلغ متوسط راتب الموظف الحكومي (تحديداً في جامعة صنعاء) نحو ٣٠٠ ريال يومياً، ووجد أن متوسط عدد أيام تناول القات هو ٤ أيام في الأسبوع، وبالتالي يكون الموظف الواحد قد أنفق نحو ٤٨٠٠ ريال شهرياً لشراء القات، أي بنسبة ٤٨% من دخله الشهري. وينبغي الإشارة إلى أن معظم اليمنيين (وبنسبة ٤٦% من عينة الدراسة) لهم وظيفة أخرى بعد ساعات دوام العمل الرسمي أي أن لهم دخل إضافي، كما أتضح أن نصيب القات لديهم من حيث إنفاق الأسرة هابطاً. وكان من المستحيل تحديد مدى الإنفاق على القات بالنسبة لهؤلاء الأفراد حيث رفض العديد منهم الكشف عن مدخلاتهم بعد ساعات الدوام الرسمي.

### ب) القات وأثاره على توزيع الدخل

وإذا كان للقات أثره على نفقة المعيشة للأسرة، فإن له أثره أيضاً على الادخار والناجم عن الآثار التوزيعية. وفي واقع الأمر فإن الفئات القادرة على الادخار في اليمن هي من رجال الأعمال (ومعظمهم من بائعي القات) وملاك الأراضي الزراعية. ولما كان القات مستهلكاً داخلياً في الأساس، فإن دورة النقود تتم في الداخل ما بين مستهلكي القات وبائعيه بالتجزئة وناقليه ومنتجيه. مما يجعل الاستفادة من التراكم المالي الضخم ممكناً إلى جانب أولئك المشتغلين بإنتاج القات وبيعه بالتجزئة.  
لقد حققت الفوائد الناتجة عن قطاع القات أيضاً تنقلات مالية كبيرة فيما بين المدن والريف، وقد يعتبر ذلك للوهلة الأولى تنمية إيجابية. ومع ذلك ينبغي التأكيد على أن حيازة مزارع القات تتركز في أيدي القليل من الناس حيث أن حيازة الأرض في اليمن قائمة على أساس انعدام المساواة (جدول رقم ٧). وبالتالي فإن نقود القات يسيطر عليها جزء بسيط من المجتمع بل ولم يكن استخدامها على أحسن وجه لصالح البلاد في تمويل مشاريع التنمية الريفية على سبيل المثال أو بناء أساس قطاع صناعي وحرفي متين. وتستثمر نقود القات في قطاع البناء الذي يضمن عائدات عالية في وقت قصير، أو أنها تستعمل في تمويل تهريب منتجات الترف وبعض السلع كالثلاجات والسيارات والمولدات الكهربائية، كما أنها أيضاً تستخدم في شراء الذهب والعملات الأجنبية (ظاهرة الدولرة) وفي تمويل الحفاظ على الأراضي لضمان توسع زراعة القات الواعدة بعائدات كبيرة.

جدول رقم (٧): حيازة الأرض الزراعية في اليمن لعام ١٩٩٣م  
(حسب عدد الحائزين والمساحة بالهكتار والنسبة المئوية)

متوسط الحيازة (هكتار)	المساحة (هكتار) (والنسبة المئوية)	عدد الحائزين (والنسبة المئوية)	فئات الحيازة الزراعية (هكتار)
٠,٢	٩٠,٧٤٠ (%٥,٨)	٤٥٥,٨٥١ (%٥٢,١)	أقل من ٠,٥ هكتار
١,٠	٢٥٠,٩١٤ (%١٦,٠)	٢٥٨,٩٤٧ (%٢٩,٦)	٠,٥ - ٢
٢,٥	٢٠٨,٩٨٨ (%١٣,٣)	٨١,٩٩٠ (%٩,٤)	٢ - ٤
١٣,٢	١,٠١٩,٢١١ (%٦٤,٩)	٧٧,٤٨٣ (%٨,٩)	٤ - ٢٠ فأكثر
١,٨	١,٥٦٩,٨٥٣ (%١٠٠)	٨٧٤,٢٧١ (%١٠٠)	المجموع

المصدر: احتسبت وفُذرت من قبل الباحث باستخدام بيانات عدد الحائزين والمساحة المنشورة في تقرير النتائج النهائية لحصر الحيازات الزراعية لعام ١٩٩٣م.

يوضح الجدول رقم ٧ الفارق الكبير في متوسط الحيازة للأرض الزراعية في اليمن. فبينما تمتلك غالبية ملاك الأراضي (أي الحائزين ويمثلون %٥٢,١) وبما نسبته %٥,٨ فقط من مساحة الأرض الزراعية (أي بمعدل ٠,٢ هكتار للشخص الواحد)، تمتلك الأقلية (ويمثلون %٨,٩) بما نسبته %٦٤,٩ من إجمالي المساحة الزراعية (أي بمعدل ١٣,٢ هكتار لكل شخص).

في حين تُقدَّر عدد الحيازات المزروعة قاتاً بحوالي ثلث إجمالي عدد الحيازات في البلاد. ما سلف من أرقام يؤكد أن عدداً محدوداً من الناس هم فقط القادرين على الآخار وعلى الحصول على دخول مرتفعة.

### سابعاً: القات والموقف الاجتماعي

تساعد العائدات الكبيرة من اقتصاد القات المنتجين والتجار على الحفاظ على وضعهم الاجتماعي المتميز. ويدعم قطاع القات القبائل ذلك بإتاحة فرص العمل والتوظيف في المناطق الريفية. بل وتعمل علاقات العمل فيما بين المنتجين والوسطاء وبائعي التجزئة على توطيد العلاقات بين العديد من الفئات الاقتصادية والقبيلية والسياسية المشتغلة في اقتصاد القات. وبهذا النظام لقطاع القات من الصعب جداً الضغط على منتجي وتجار القات.

وتنقسم النخبة السياسية والاقتصادية والقبيلية إلى مجموعتين: الأولى هي التي تستفيد بشكل مباشر من القات، والثانية أولئك الذين يستفيدون بطريقة غير مباشرة منه. فالأمر بعيد الاحتمال بأن تقف المجموعة الأولى ضد القات كقطاع يدرّ لهم الثراء. كذلك الأمر بالنسبة للمجموعة الثانية التي تعارض حملة ضد القات حيث أنهم يعتمدون على علاقات شخصية وعلاقات عمل أساسها قطاع القات. وعلى هذا النحو فهم يفضلون الحفاظ على علاقاتهم في قطاع القات بدلاً من محاربتة.

## ثامناً: آثار القات على كفاءة العمل والأداء الاقتصادي

يتخذ بعض الباحثين من القات سبباً رئيسياً لمسألة تضييع ساعات العمل المكرسة للإنتاج. وغالباً ما قد أشارت إليه الحسابات بأن القات يمثل عقبة في طريق التنمية نظراً لفقدان الوقت. ومثال ذلك الدراسة التي قام بها د. الزبيدي:

إذا افترضنا بأن أولئك الذين يتناولون القات في اليمن حوالي ٢,٩٢٤,٥٠٠ مليون نسمة (ذكور وإناث)، وأن معدل ساعات تناول القات يتراوح ما بين ٤-٦ ساعات يومياً (الوقت المفقود)، وكانت نتيجة الاستبيان أن فُدرت ساعات العمل المهذرة وتتراوح ما بين ١١,٦٩٨,٠٠٠ إلى ١٧,٥٤٧,٠٠٠ ساعة يومياً."

ويعتمد هذا الافتراض إن كان العمل في أوقات تناول القات أو إذا كان تناول القات في أوقات الدوام الرسمي. مع العلم بأن عادات تناول القات تختلف من فرد لآخر.

ومن الملاحظ أن البثائين والمزارعين وسائقي سيارات الأجرة والحرفيين يعملون بنشاط كبير أثناء تناول القات. فبالنسبة لهم أن القات مادة منبهة ومنشطة للطاقة أي أنهم لا يستطيعون العمل دون تناول القات. ومن المعتاد أن يتناول الموظفون في القطاعين الحكومي والخاص القات بعد ساعات الدوام الرسمية وعليه فإنه ليس هناك من وقت مفقود بسبب تناول القات. أضف إلى ذلك أنه يُمنع تناول القات في معظم المكاتب الحكومية بل وأنها عملية غير قانونية منذ عام ١٩٩٨م.

والرقم الفعلي لساعات العمل المهذرة ضئيل جداً وأن استهلاك القات يثير الأرق وفقدان الشهية. وغالباً ما يشعر متناولو القات بعدم قدرتهم على أداء العمل بعد تناولهم القات. وتلخص النتيجة بأن الذين تناولوا القات في اليوم السابق يعملون بشكل رديء جداً خلال ساعات الدوام الرسمية، ومع ذلك يصعب جداً تقييم قدر الساعات المهذرة بسبب القات.

## تاسعاً: التوصيات الإجرائية لمواجهة ظاهرة القات

إن ظاهرة القات بأبعادها العريضة يصعب مواجهتها في وقت قصير حيث أن هذه المواجهة تتطلب استراتيجيات ما على المدى الطويل وحلول تدريجية بدلاً عن القرارات الرسمية الفظة. كما ولا بد من إيجاد البديل لمتناولي القات، وكذلك لأولئك المستفيدين اقتصادياً من قطاع القات. وتتمثل بعض الإجراءات التي تعالج مشكلة القات على المدى الطويل في الآتي:

### أ) دعم دراسات أخرى لتحديث البيانات حول القات وملئ فراغات هذه الدراسة

عند مباشرة دراسة ظاهرة القات نكون غالباً في مواجهة مع مشكلة فراغات الدراسة والبيانات القديمة. مما يستدعي ضرورة الدعم المادي والمعنوي لمراكز الدراسة التي تعني بدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية للقات.

ومن الواضح اليوم بأن هناك نقص كبير في المعلومات في عدد من المجالات. ففي الدراسات اللاحقة ينبغي تحديد ما يلي:

- المساحة الحقيقية للأراضي المزروعة بالقات (بأنواعه)،
- التوزيع الجغرافي لأماكن زراعة القات (بشيء من التركيز)،
- حيازة أراضي القات ومساحتها،
- أساليب الري،

- متطلبات المياه والتسميد والمبيدات طبقاً لكل نوع من أنواع القات ومقارنتها بالمنتجات البديلة،
- مدى ملائمة الأرض لزراعة منتجات أخرى،
- الهوامش الإنتاجية والتسويقية والنقل وأساليب التسويق مقارنة بمنتجات أخرى،
- الطريقة المستخدمة لجباية الضرائب،
- مدى توزيع القات في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الناتج القومي وأثارها على القطاعات الأخرى والاستثمار والادخار وتضخم الأسعار والبطالة وموازنة الدفع والتنمية الكلية،
- المصادر الفعلية للدخل المخصص لشراء القات،
- أسباب استهلاك الناس للقات (اجتماعياً وتربوياً واقتصادياً).

#### (ب) إنشاء بدائل ترفيهية أخرى

- يرجع أصل استهلاك القات إلى مئات السنين مما يجعل منها تقليداً ثقافياً واجتماعياً. وسبب الاستهلاك العالي للقات في اليمن غالباً ما يرجع إلى شح الوسائل البديلة الترفيهية التي تبدو السبيل الكفيل للتقليل من استهلاك القات.
- ولإنشاء هذه الوسائل لتكون مقبولة لدى العامة ينبغي تقييم أسباب تناول القات من قبل الأفراد أو الجماعات المختلفة.
- ولذلك ينبغي تحديد مفاهيم متناولي القات المختلفة التي يتحدد على ضوءها إنشاء الوسائل الترفيهية حسب احتياجاتهم، وأمثلة ذلك الآتي:
- يتناول معظم اليمنيين القات نظراً لعدم توفر شيئاً ما ليقومون به في وقت الفراغ. ولهذا النوع من الناس يمكن للحكومة أن تقوم بإنشاء عدد من المنزهات العامة والنوادي والمكتبات مجهزة بوسائل ما كالأنترنترنت وأفلام فيديو وعقد ندوات وجولات ثقافية وعلمية ودورات دراسية.
  - وبالنسبة للمجموعة التي تتناول القات نظراً لقلة العمل في أماكن العمل، على الحكومة والقطاع العام إعادة النظر في ساعات العمل الرسمية وتكييفها مع الاستغلال الكافي لطاقات العاملين، ومثال ذلك: تقسيم ساعات العمل الرسمية إلى فترتين (صباحية ومساءلية) مع زيادة الأجر لجذب العاملين للعودة لفترة ما بعد الظهر للعمل.
  - أما تناول القات بالنسبة للعاطلين عن العمل، ينبغي الشروع في تنفيذ المشاريع العامة من أجل إتاحة فرص العمل، وتشجيع القطاع الخاص أو الضغط عليه لإتاحة فرص العمل أيضاً وتوظيف العاطلين عن العمل بعد دراسة مدى كفاءاتهم وقدراتهم.
  - أما المجموعة التي تتناول القات لأسباب ترجع إلى التقاليد الاجتماعية (كالأعراس) وإلى مناسبات دينية وسياسية، فالبديل الملائم هنا سيقترن على إنشاء الأماكن العامة المجهزة والجذابة في النوادي والفنادق ومقرات الأحزاب والجمعيات للمشاركة في مثل تلك المناسبات مجاناً أو بأسعار رمزية، وعلى أن يُمنع تناول القات في هذه الأماكن.

### ج) رفع مستوى الوعي العام

وهنا ينبغي مشاركة وسائل الإعلام (كالتلفزيون والراديو والصحافة) في مسألة التوعية العامة بأضرار القات ما من شأنه خلق الوعي العام للآثار الضارة للقات صحياً واقتصادياً واجتماعياً. وينبغي تفعيل حملة ما تتركز حول قضية القات في عروض التلفزيون والمسرح. ومن المؤسسات الأخرى الهامة التي من المفترض أن تتطرق لقضية القات هي: وزارة التربية والتعليم ممثلة في المناهج الدراسية والجامعية، ووزارة الصحة (في المستشفيات والمراكز الصحية)، ووزارة الأوقاف والإرشاد ممثلة في المساجد والخطباء، ووزارتي الثقافة والإعلام. كما وأنها مسؤولة كل من الجهات التالية في التوعية: مراكز البحوث والجمعيات والنوادي والمساجد والمستشفيات والمراكز النسوية والجمعيات الخيرية والتعاونية الزراعية والأحزاب السياسية والجمعيات المحلية الأهلية.

### د) منع تناول القات في الأماكن العامة

عند مواجهة ظاهرة القات ينبغي متابعة طريقة الإقناع بدلاً عن الإكراه، والأخذ في الاعتبار مسألة "الممنوع مرغوب". فممنوع استهلاك القات بشكل عام لن يلقى النجاح، على خلاف أن يمنع تناول القات في أماكن العمل والأماكن العامة كالمنزعات والنوادي ودور السينما ووسائل نقل الركاب والمطارات والموانئ البحرية والمدارس والمستشفيات... إلخ. بل ويجب فرض الغرامات على أولئك الذين يتناولون القات في أماكن العمل والأماكن العامة، ومصادرة ما بحوزتهم من قات وإتلافه.

### هـ) إمكانية إيجاد البدائل من المحاصيل الزراعية الأخرى

نظراً لعوائد القات المرتفعة يجب توفير البدائل المربحة لمنتجيه وتجاره وناقليه. فالمنتجات الزراعية للبدائل ذات الفوائد العالية كقيلة بإقناع المزارعين لاستبدال زراعة القات. ولن يتأتى ذلك إلا برفع أرباح المحاصيل الزراعية البديلة التي ستتطلب أن تزيد أسعارها وتقلل من كلفتها، ولأجل هذا ينبغي فتح السوق الأجنبية التي ستتطلب بدورها إنشاء شركات تسويقية للمنتجات البديلة التي سيتم توزيعها من قبل أفراد قادرين نظراً للتنافس الشديد في الأسواق الدولية وللمنتجات الأجنبية المنافسة على السوق المحلية، خصوصاً وأن اليمن بصدد العمل بمقاربة "تجارة المنطقة الحرة".

كما سيتطلب ذلك تحسين نوعية المنتجات الزراعية المحلية للالتقاء بالمعايير الدولية والتنافس بمنتجات محلية موازية لتلك الأجنبية، مما سيتطلب الاستخدام الأفضل للمشاكل الزراعية (نباتات أو بذور) ولمواد التسميد والمبيدات والري، ما من شأنه أن يتطلب إيجاد مراكز للبحوث الزراعية في العديد من المناطق حيث يزرع القات.

وعلى هذه المراكز إجراء بعض الاختبارات والتجارب بما يتلائم مع ظروف المناخ اليمني (من التربة وكمية المياه) من أجل التمكن من إنتاج المحاصيل البديلة وبأسعار هابطة وعلى أن تكون محاصيل عالية الجودة بما يضمن تحقيق أرباح عالية. مما سيكفل التسهيلات والدعم للمزارعين الذين سيعملون على استبدال القات بمثل تلك المنتجات الضرورية. وستحتاج إستراتيجية كهذه إلى مساهمة بل ودعم وزارة الزراعة والجمعيات التعاونية والأحزاب السياسية والمجالس المحلية.

كما سيعمل التصدير على تقليص الدعم لهذه المنتجات البديلة في السوق المحلية، مما سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وزيادة عائدات المزارعين، وستنافس بالفعل هذه المحاصيل البديلة للقات من حيث العائدات.

ومثال ذلك أنه ليس على الحكومة تشجيع مزارعي القات فسحب بل واستبدال زراعة القات في المزارع الحكومية والأراضي المستأجرة من الأوقاف. ولجعل القطاع الخاص فعال في هذا السياق ينبغي أن يذهب الدعم المالي الحكومي إلى الجهود التي تعمل على استبدال زراعة القات، بل ويمكن أن تُمنح الامتيازات لمزارعي أي محاصيل أخرى من غير القات. وقد يتضمّن الدعم على منح المزارعين الفرصة لاستخدام نباتات أو آلات زراعية مجاناً أو بأسعار هابطة على الأقل. كما ينبغي منح القروض الزراعية تحديداً لمزارعي محاصيل أخرى دون القات. ويجب إنشاء أسواق للمحاصيل البديلة ليس على المستوى الخارجي فحسب بل والمحلي أيضاً.

وعلى الحكومة تشجيع القطاع الخاص لاستصلاح الأراضي غير المزروعة خصوصاً في المناطق ذات الأراضي الواسعة الغير مستخدمة كما في: وادي حضرموت والمهرة ومأرب وشبوة وأبين والجوف وتهامة (حيث المناطق المنخفضة والحارة جداً لإنتاج القات وحيث تتوفر فيها المياه) وجعلها مناطق زراعية بالمحاصيل البديلة من أجل زيادة نصيب مخرجات المنتجات الزراعية الغذائية في اليمن. ويجب دعم ذلك من قبل الحكومة عن طريق بناء سدود لمياه الأمطار وصيانة المدرجات وفي البناء التحتي الذي يساهم في عملية الاستصلاح.

### (و) مواجهة مشكلة القات كظاهرة اقتصادية

إن العمل على مواجهة القات كظاهرة اقتصادية يحتاج إلى موارد مالية ضخمة. فعلى الحكومة مبدئياً أن تجعل من ضرائب القات فعالة لتستخدمها في إنشاء صندوق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى أن يستفاد من هذه الموارد لدعم بدائل القات وإنشاء موارد أخرى للدخل في قطاعات النقل والتسويق.

وقد تتضمن الإجراءات ما يلي:

- ❖ الفرض على المزارعين وملاك الأراضي زراعة محاصيل أخرى من غير القات، و على كل مزرعة ألا تتجاوز مساحة زراعة القات المساحة المزروعة بالمحاصيل الغذائية، مما سيسمح للمزارعين بزراعة القات ولكن بإجبارهم على إنتاج محاصيل غذائية ذات أهمية استراتيجية.
- ❖ فرض بعض المعايير لترويج القات ومنها: منح التجار تراخيص البيع، وتحديد أماكن خاصة لبيع القات، وتنفيذ حملات تفتيش على السلعة لمراقبة فيما إذا استخدمت المبيدات وغيرها، بل وإلزام الموزعين بتنظيف وغسل القات قبل بيعه في الأسواق. ولذا يتوجب على أجهزة الرقابة متابعة تنفيذ هذه الإجراءات وفرض العقوبات في حالة المخالفة وخصوصاً في حالة خرق القوانين الصحية.
- ❖ تصميم نظام ضرائبي جديد لضمان جباية الضرائب بشكل فاعل، على أن يُخصص جزء من هذا الدخل لتشجيع مشاريع التنمية الزراعية ومنها زراعة الخضروات والفواكه والقطن.
- ❖ ولم لا يتم استيراد القات من إثيوبيا، فالتنافس الدولي قد يؤدي إلى خفض أسعار القات في اليمن خصوصاً وأن القات هناك أكثر رخصاً من اليمن. فيمثل ذلك مصدر ضغط على ميزانية الأسرة. كما أن القات الإثيوبي معروف بخلوه من المبيدات مما يسجل نقطة إيجابية على صحة المستهلكين.



## المراجع:

- (١) وزارة التخطيط والتنمية : " الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ( ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ ) صنعاء .
- (٢) وزارة التخطيط والتنمية - الجهاز المركزي للإحصاء : كتاب الإحصاء السنوي - أعداد متفرقة.
- (٣) وزارة التخطيط والتنمية - الجهاز المركزي للإحصاء : نشرة الحسابات القومية للأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٥ يونيو / ١٩٩٦ م.
- (٤) وزارة التخطيط والتنمية - الجهاز المركزي للإحصاء : التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة ١٩٩٨ م صنعاء، يونيو ١٩٩٩ م.
- (٥) وزارة التخطيط والتنمية - النتائج النهائية لحصر الحيازات الزراعية - صنعاء . ١٩٩٦ م .
- (٦) وزارة التخطيط والتنمية - الجهاز المركزي للإحصاء : النتائج النهائية للتعداد العام للسكان و المساكن و المنشآت - التقرير العام ، ديسمبر ١٩٩٤ م .
- (٧) جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة استطلاعية لظاهرة القات في بعض الأقطار العربية . الخرطوم، سبتمبر - ١٩٨٣ م .
- (٨) الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لآسيا ( ESCWA ) : تقرير حول زراعة القات في اليمن - عمان ١٩٩٣ م .
- (٩) مركز الدراسات والبحوث اليمني ، القات في حياة اليمن و اليمنيين ، مؤلف جماعي، مكتبة الجماهير - بيروت ١٩٨٢ م .
- (١٠) الندوة العلمية حول الفقر و سبل الحد منه في الجمهورية اليمنية ، مؤلف جماعي ، جامعة عدن، ديسمبر ١٩٩٨ م .
- (١١) الندوة العلمية الأولى حول التسويق في الجمهورية اليمنية ، مؤلف جماعي ، جامعة عدن . مايو / ١٩٩٨ م .
- (١٢) الإصلاحات الاقتصادية و المالية و التجارية في الجمهورية اليمنية، مؤلف جماعي ، مجلة الثوابت، يناير ١٩٩٩ م .
- (١٣) القات ... الظاهرة - المشكلة و الآثار، مؤلف جماعي، مؤسسة العفيف الثقافية ، صنعاء - ١٩٩٧ م .
- (١٤) البنك الدولي : اليمن : إستراتيجية المياه - أوراق مناقشة ، أغسطس ١٩٩٦ م .
- (١٥) أبو بكر القري ، القات و آثاره الصحية، مجلة الثوابت ، العدد الثامن من يناير - مارس ١٩٩٧ م .
- (١٦) إسماعيل محمد المتوكل : القات و تأثيراته المختلفة في المجتمع اليمني، مجلة الثوابت ، العدد الثامن، يناير - مارس ١٩٩٧ م .
- (١٧) إسماعيل عبد الله محمد محرم - ظاهرة القات في المجتمع اليمني، مجلة الثوابت ، العدد الثامن، يناير - مارس ١٩٩٧ م .
- (١٨) عباس فاضل البسعي - القات في اليمن، دراسة جغرافية - الجمعية الجغرافية الكويتية - ١٩٨٣ م .
- (١٩) عبد الله البردوني " القات " مجلة اليمن الجديد ، العدد الثالث - ١٩٧٢ .
- (٢٠) عبد الله الزلب ، ثقافة القات ، مجلة الثوابت ، العدد الثامن ، يناير / مارس - ١٩٩٧ م .
- (٢١) عبد الله معمر، الطب الشعبي و التطور الاجتماعي في اليمن، مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٩٩ م .
- (٢٢) عبد الملك المقرمي ، القات بين السياسة و علم الاجتماع ، درا أزال ، صنعاء - ١٩٨٧ م .
- (٢٣) عبد العزيز المقالح ، القات ، الظاهرة و الحل - مجلة دراسات يمنية عدد ٨ / ٩ - يونيو / يوليو ١٩٨٢ م .
- (٢٤) علي علي الزبيدي - الجوانب الاقتصادية للقات ، مجلة الثوابت ، العدد الثامن، يناير - مارس / ١٩٩٧ م .
- (٢٥) فيصل سعيد فارح : الصناعة في الجمهورية اليمنية - مجلة الثوابت - العدد ٨ أكتوبر / ديسمبر - ١٩٩٩ م .
- (٢٦) قائد نعمان الشرجبي - الشرائح - الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني - دار الحدائث للطباعة و النشر - بيروت ١٩٨٦ ،
- (٢٧) محمد الزغبى : القات، الوعي و التحضر : مجلة دراسات يمنية عدد ٣١ - ١٩٨٨ م .
- (٢٨) محمد أحمد الرعدي : القات، السلوى و البلوى - مؤسسة العفيف الثقافية - صنعاء - ١٩٩٢ م .
- (٢٩) نجاة محمد صائم : المرأة اليمنية و مجالس القات ( التفردة ) - دار المجد للطباعة و النشر ١٩٩٨ م .
- (٣٠) ناصر عبد الله العولقي : الاكتفاء الذاتي في زراعة الحبوب في الجمهورية اليمنية - دراسة غير منشورة ١٩٩٨ .
- (٣١) عبد الله العفوري : العولمة - اتفاقية التجارة الدولية، مفهومها و آثارها على اقتصاديات الدول المتخلفة ( اليمن كحالة تطبيقية ) - مكتبة مدبولي - القاهرة - ١٩٩٩ م .
- (٣٢) أحمد عوض المجاهد : القات و آثاره على البيئة و الزراعة - ١٩٩٨ م - بحث غير منشور .

